الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

عكس التوقعات.. المركزي البريطاني لا يغير الفائدة

رويترز: أبقى بنك انجلترا المركزي أمس أسعار الفائدة عند مستوى قياسي منخفض ليمنح الانتعاش الاقتصادي البريطاني السريع مزيداً من الوقت للتماسك بالرغم من أن الخلافات بين مسؤولي السياسة النقدية بالبنك أصبح أكثر وضوحا. وأبقت لجنة السياسة النقدية بالبنك سعر الفائدة الرئيسي عند 0,5٪ وهو مستواه منذ ذروة الأزمة المالية العالمية قبل أكثر من خمسة أعوام. وكان محللون قد توقعوا في استطلاع أجرته «رويترز» أن يصوت بعض أعضاء اللجنة لأول مرة لرفع أسعار الفائدة في اجتماع أغسطس. وفي ظل تكهنات بنمو الاقتصاد البريطاني أكثر من 3٪ هذا العام من المتوقع على نطاق واسع أن يكون بنك انجلترا أول بنك مركزي في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية يقدم على رفع أسعار الفائدة.

نص القانون يجيز التجديد للمفوضين مرة ثانية.. ضمنياً

صالح الفلاح وفريقه باقون لـ 4 سنوات أخرى.. بالقانون

محمود فاروق

من باب التعديلات على قانون هيئة أسواق المال، بدأت الحكومة الكويتية في تطبيق توجهها نحو إنقاص مدة عضوية جميع المراكز القيادية في الدولة، ليصبح التجديد للقيادي مرة واحدة فقط بدلا من مرتين في جميع المؤسسات والهيئات والجهات الحكومية بالدولة.

وحسب معلومات لـ «الأنباء» سينشر الأحد (بعد غد) في عدد الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» المبررات التي على أساسها تم تخفيض التجديد لعضوية مفوضي هيئة أسواق المال إلى مرة واحدة على الأكثر، إضافة الى إنقاص مدة عضوية المفوضين الى 4 سنوات (بدلا من 5 سابقا). وكانت التوقعات بأنه تم تخفيض مدة العضوية لكي يتم إنهاء عمل مجلس المفوضين الحالي، بمن فيهم رئيسه صالح الفلاح ونائبه د.مهدي الجزاف، مع إمكانية إبقاء مفوضين آخرين، لكن جاء نص التعديلات على قانون الهيئة الذي سينشر في «الكويت اليوم» عكس ذلك، إذ يمكن التجديد مرة واحدة لمجلس المفوضين الأول.

فحسب النص بأن تقضي تعديلات أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال على استبدال المادة العاشرة لتصبح «مدة عضوية المفوض 4 سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة باستثناء أعضاء مجلس المفوضين الأول فإنه يجوز التجديد لـ 3 منهم فقط لمدة ثالثة، ويشغل مقعد المفوض بالوفاة أو العجز أو الاستقالة»، وهو ما يعني ضمنيا أنه يمكن التجديد للمجلس لمرة ثانية حسب د.فهد الحبيني المتخصص في قانون هيئة أسواق المال.

وكان من المرتقب أن تنتهي عضوية المفوضين في 18 سبتمبر حسب التعديلات الجديدة، وبدأت بورصة الترشيحات لاستبدال بعض المفوضين، لكن ما سينشر قد يغير هذه التوقعات كثيرا، إلا إذا ارتأت الحكومة بتغيير منصبي الرئيس ونائبه وبعض المفوضين، وهذا ممكن أيضا، من باب اتجاه الحكومة الى إنقاص مدة عضوية المراكز القيادية في الدولة. وإذا تم ذلك، فستكون هيئة أسواق المال أولى الجهات التابعة شكليا للحكومة التي سيطبق عليها قرارات تغيير القيادات. ويفقد المفوض صفته ويصبح مكانه شاغرا ويصدر مرسوم بنهاية خدمته إذا صدر حكم نهائي بإفلاسه، أو إذا تغيب عن الاجتماعات 3 اجتماعات متتالية أو 6 اجتماعات غير متتالية دون عذر مقبول، أو في حالة مخالفة ميثاق الشرف الخاص بأخلاقيات المفوضين.

يجوز التجديد لمرة ثالثة لثلاثة مفوضين

اتجاه حكومي لإنقاص مدة عضوية المراكز القيادية في الدولة

عكس التوقعات.. صالح الفلاح رئيس مفوضي هيئة أسواق المال ربما سيبقى وفريقه في مناصبهم لفترة ثانية

تراجع الأموال المتداولة بـ 8,7٪ مقارنة مع أسبوع ما قبل رمضان

لا سيولة جديدة في البورصة

شريف حمدي

حللت «الأنباء» السيولة المتداولة في البورصة الكويتية خلال جلسات الأسبوع الماضي مقارنة مع جلسات الأسبوع الذي سبق بدء شهر رمضان للوقوف على مدى التغيير في السيولة التي تعتبر مؤشرا لحركة أموال المستثمرين (شراء أو بيعا) في البورصة.

وشهدت السيولة في الأسبوع الماضي تراجعا بنسبة 8,7٪ الى 72,2 مليون دينار مقارنة مع 78,5 مليون دينار مسجلة في الأسبوع ما قبل رمضان.

وسبب اختيار هاتين الفترتين هو مقارنة فترتين طبيعيتين من حيث عدد ساعات التداول اليومية التي تنخفض في شهر رمضان الى ساعتين، إضافة الى طبيعة شهر رمضان التي يعزف فيها المستثمرون عادة عن الاستثمار والتداول.

وحسب المعطيات المذكورة، لا يبدو أن المستثمرين متشجعون لضخ مزيد من السيولة رغم إعلان نسبة كبيرة من الشركات عن نتائجها في الربع الثاني، بينها كل البنوك الكويتية، وربما ذلك عائد الى انتظار كل الإعلانات المنتظر انتهائها الأسبوع المقبل.

لكن من ناحية أخرى، كان هناك تفاعل مع النتائج للشركات القيادية، كما أظهرت المؤشرات الوزنية، إذ شهدت تعاملات الأسبوع الماضي، وهو أول أسبوع تداول عقب عطلة عيد الفطر، ارتفاعا في المؤشرات الوزنية.

وأبرز ما جاءت به النتائج والأخبار كالتالي:

● جاءت أرباح البنوك الكويتية محملة بنسب نمو بلغت نحو 17,5٪ في مجمل النصف الأول، وبنسبة 23٪ في الربع الثاني، الأمر الذي انعكس على مؤشر كويت 15 الذي حقق مكاسب بلغت نسبتها 2٪ على وقع النشاط الذي تشهده الأسهم القيادية، وبنهاية تعاملات الأسبوع اقفل المؤشر فوق مستوى 1200 بعد إضافة 24,4 نقطة لمكاسبه السابقة قبل العيد، كما أضاف المؤشر الوزني 1,2٪ لمكاسبه السابقة من خلال زيادة بمقدار 5,8 نقاط ليصل إلى مستوى 487,5 نقطة.

● اعتماد خطة التنمية لـ 5 سنوات المقبلة من قبل مجلس الوزراء، والتي أظهرت وجود نية حكومية بالاستمرار في مشاريعها العملاقة، ووجود مبالغ سيتم إنفاقها تصل إلى 8 مليارات دينار بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما عرضت «الأنباء» أمس، ولا شك ان أول القطاعات تأثرا ستكون البنوك وشركات المقاولات والبناء والخدمات العامة.

● عودة النشاط المضاربي على الأسهم الرخيصة نسبيا خاصة دون مستوى 50 فلسا، وهو الأمر الذي ساعد المؤشر السعري على الاستمرار في الاتجاه الصعودي على مدار 4 جلسات متتالية عقب عطلة العيد، وحقق المؤشر مكاسب بمقدار 56 نقطة بنسبة 0,8٪ ليصل إلى مستوى 7186 نقطة معززا استقراره فوق مستوى 7000 نقطة وهو مستوى نفسي في المقام الأول يعزز من الثقة بالسوق.

● ومن العوامل الإيجابية أيضا استقرار الأوضاع السياسية على المستوى المحلي إلى حد ما مقارنة مع أحداث شهر رمضان.

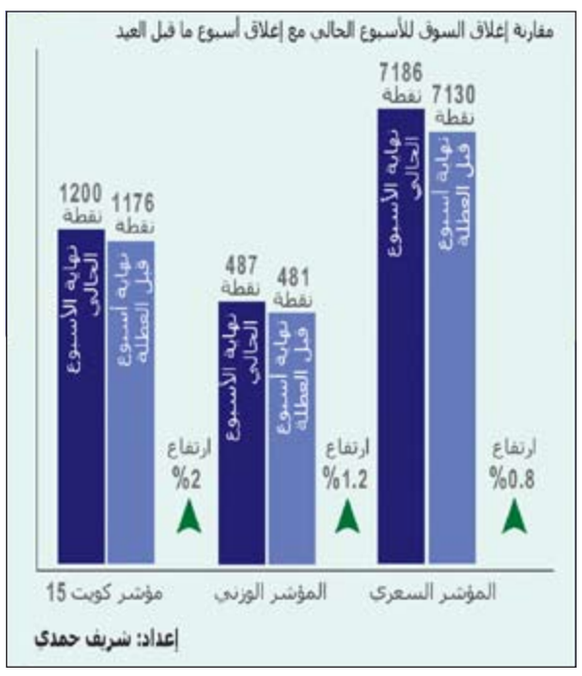

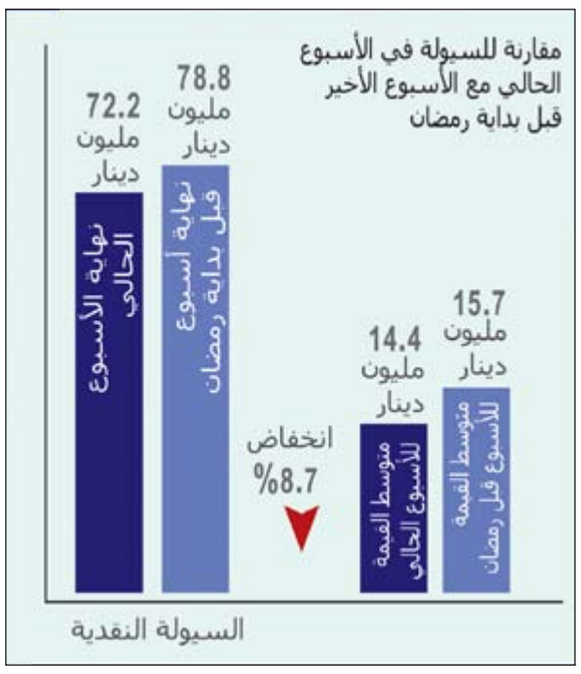

السوق القطري لا يتفاعل مع فتحه

خالف سوق قطر المالي توقعات المحللين وشهد تراجعا في جلسة تعاملات أمس بمقدار 20,8 نقطة بنسبة 0,02٪، وذلك رغم البداية القوية للسوق، ليصل المؤشر إلى مستوى 13,082 نقطة مع الإقفال.

وكان من المفترض ان يشهد السوق ارتفاعا ملحوظا في الأداء على وقع القانون الذي أصدرته قطر أول من أمس، والذي يسمح بموجبه للأجانب بتملك حتى 49٪ من أسهم شركات المساهمة القطرية المدرجة في بورصة قطر، فضلا عن معاملة المستثمر الخليجي معاملة المستثمر القطري في البورصة القطرية.

رأي

«اتحاد المصارف»: ماذا نتوقع من خطة التنمية الجديدة؟

عرضت مجلة «المصارف» التابعة لاتحاد مصارف الكويت موضوعا رئيسيا لغلاف عددها الأخير لشهر أغسطس بعنوان« معوقات الخطة القديمة.. وطموحات الخطة الجديدة»، حيث حللت ما واجهته خطة التنمية السابقة والخطة الجديدة المعتمدة أخيرا من الحكومة الكويتية (عرضت «الأنباء» جزءا منها أمس). وقدم «اتحاد المصارف» 9 حلولا لقيادة المرحلة المقبلة في مشاريع خطة التنمية، وتعرض «الأنباء» أدناه بعض ما جاء في الموضوع تحت عنوان «ماذا نتوقع في الخطة الجديدة»:

...في ضوء ما شهدته السنوات الماضية من تقصير في تنفيذ ما تضمنته خطة التنمية من أهداف ومشروعات كبرى كان من المستهدف ان يشارك فيها القطاع الخاص، وبعد ان أصبحت البيئة المحلية في أمس الحاجة الى العديد من المحفزات أهمها خطة التنمية، فإن الأفراد والمؤسسات يتطلعون الى ان تأتي خطة التنمية الجديدة متوسطة الأجل للفترة بين عامي 2015 و2018، الجاري حاليا العمل على صياغتها، مرتكزة الى أسس وأساليب استراتيجية وتقوم على التركيز والانتقاء وفقا لقائمة من الأهداف والأولويات، معتمدة بشكل كبير على ريادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي باعتباره قاطرة النمو، وتضمينها لأهداف وسياسات وآليات قابلة للتنفيذ في إطار وطني تتضافر فيه جميع الجهود لإنجاحه لتلبية الاحتياجات والطموحات وتهيئة الظروف والبيئة المواتية والآليات المحفزة ليمارس القطاع الخاص، الذي مازال يفتقد الدعم الكافي، دوره المرتقب لقيادة المرحلة المقبلة، ويتطلب ذلك:

● حصر وإزالة جميع المعوقات الإدارية والتنظيمية في بيئة الأعمال، وتسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار أمام القطاع الخاص.

● ضرورة اختزال الدورة المستندية والعدد الكبير من الموافقات التي تؤدي الى تأخير إبرام وتنفيذ عقود الدولة.

● القضاء على الازدواجية وتداخل وتشابك الاختصاصات بين الجهات الحكومية، وتبسيط واختصار الإجراءات والتعاقدات امام القطاع الخاص لسرعة إبرام العقود ووضعها موضع التنفيذ.

● استكمال مشروعات البنية التحتية الأساسية والخدمات الداعمة.

● توفير احتياجات القطاع الخاص من الأراضي اللازمة للقيام بأنشطته.

● طرح مشاريع التنمية وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص وبشروط تمكن القطاع الخاص من تحقيق العوائد المناسبة مقابل ان تحصل الحكومة على مستوى عال من الجودة في تلك المشاريع.

● تقليص هيمنة القطاع العام وزيادة مساهمة القطاع الخاص تدريجيا لتنويع هيكل الملكية.

● وضع وتنفيذ برنامج متوسط الأجل للتخصيص لدعم مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وإتاحة فرص تطوير أو إقامة بعض مشروعات البنية التحتية للقطاع الخاص.

● تطوير منظومة متكاملة من التشريعات الاقتصادية لتتواكب مع التطورات والمعايير العالمية لتوفير البيئة الجاذبة لرأس المال الوطني والأجنبي.

أغلى شقة في دبي بـ 4,6 ملايين دينار!

أغلى شقة في دبي

كشفت دائرة أراضي وأملاك دبي عن صفقة بيع لشقة سكنية في منطقة داون تاون برج خليفة بلغت قيمتها 60 مليون درهم (نحو 4,6 ملايين دينار) ما يجعلها أغلى شقة بيعت منذ بداية العام الحالي 2014 بحسب تقرير «العربية.نت».

وقال مدير عام الدائرة سلطان بطي بن مجرن قوله: «إن صفقات من هذا النوع دليل دامغ على استعادة عقارات دبي جاذبيتها الاستثمارية، إذ لا يمر يوم من دون إبرام صفقات بيع نوعية ضخمة لمستثمرين من داخل وخارج الدولة». وحول مواقع وقيمة صفقات أغلى 5 شقق سكنية بيعت منذ بداية العام الحالي، أكد بن مجرن ان جميعها يقع في منطقة برج خليفة، إذ جاءت بالمرتبة الثانية شقة بقيمة 35 مليون درهم وتقع في ذا أدريس داون تاون هوتيل تلتها شقة في شقق أرماني بقيمة 28 مليون درهم ثم في المرتبة الرابعة شقة سكنية بقيمة 23 مليون درهم في ذا أدريس داون تاون هوتيل.

أما في المرتبة الخامسة فقد جاءت شقة تقع في برج بوليفارد بلازا بقيمة 22 مليون درهم.

وطبقا لبيانات الإمارات للحلول العقارية الذراع التقني لأراضي دبي، فإن القيمة الإجمالية لصفقات البيع المذكورة في قائمة أغلى 5 شقق سكنية بيعت منذ بداية العام الحالي بلغت أكثر من 1,6 مليار درهم وجميعها تقع في منطقة وسط مدينة برج خليفة الشهيرة بداون تاون برج خليفة.

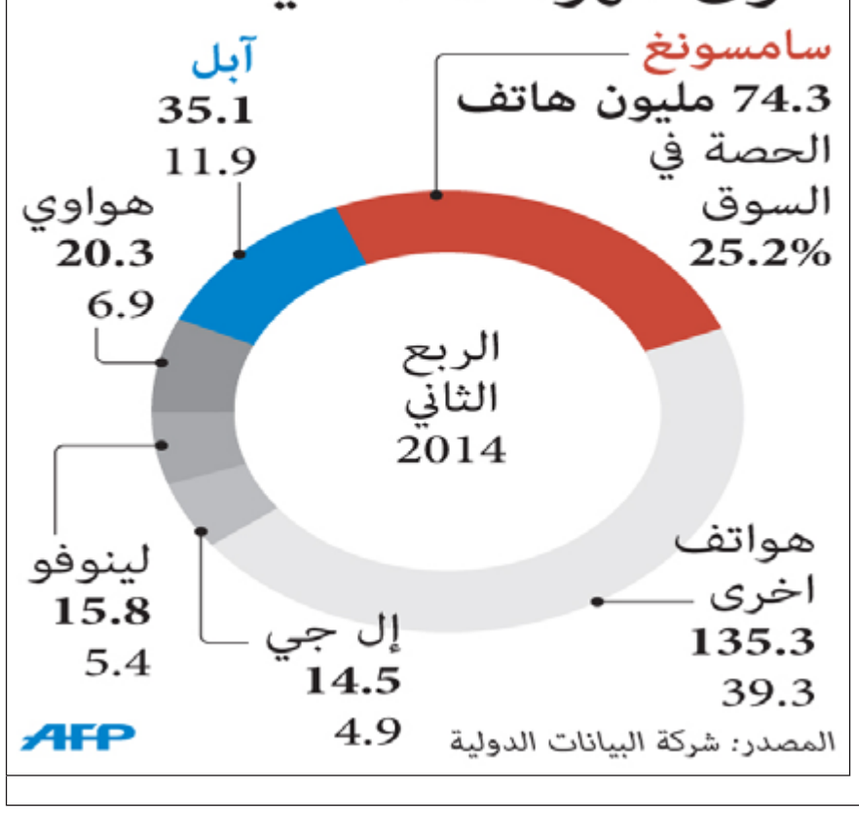

صراع العمالقة.. آبل تضرب سامسونغ في أرباحها

مدحت فاخوري

وجهت آبل مؤخرا ضربة شديدة لشركة سامسونغ، ستنتج عنها خسارة سامسونغ لمليار دولار سنويا تقريبا، وفقا لصحيفة الوول ستريت جورنال.

تعرف الأغلبية ان سامسونغ تشتهر بصناعة الهواتف الذكية والاجهزة التلفزيونية والثلاجات والمغاسل والنشافات ولكن لا يعلم الكثير ان سامسونغ تعمل في صناعة شرائح خطوط الاتصالات التي توضع داخل اجهزة الهواتف الذكية ومن ضمنها اجهزة الايفون والآيباد بالنسبة لشركة آبل، ويطلق على الشرائح التي تستخدمها ابل A7 أو A8.

وقد قامت آبل منذ بداية العام الحالي بتصميم شرائح عن طريق شركة ARM الانجليزية، وتعاقدت مع شركة أخرى غير سامسونغ باسم شركة TSMC التي مقرها تايوان من اجل تصنيع هذه الرقائق، ويرجع السبب الرئيسي وراء ذلك هو كون سامسونغ المنافس الرئيسي لآبل، كما ان هناك اتهامات وجهت لسامسونغ من قبل شركة آبل تتهمها فيها بسرقة تصاميمها لاجهزة الهواتف الذكية.

وستتكبد سامسونغ خسائر نتيجة لصفة ابل مع الشركتين التايوانية والانجليزية تقدر قيمتها سنويا بـ 877 مليار وون كوري (851 مليون دولار)، ما سيخفض ارباح الشركة التشغيلية سنويا لوحدة صناعة الرقائق والتي بلغت العام الماضي 203 مليارات وون كوري (197 مليون دولار).

وقال مدير علاقات المستثمرين لدى سامسونغ ان مبيعات وأرباح وحدة صناعة الشرائح للشركة في اسوأ حال لها نتيجة لمواصلة انخفاض الطلب من العملاء الاساسيين في اشارة منه إلى آبل.